دار نشر جامعة لوسيل
Lusail University Press

RESEARCH ARTICLE

مكافحة غسل الأموال بالعملات المشفرة: دراسة تحليلية مقارنة

طلال حسين علي الرعود

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على جريمة غسل الأموال بالعملات المشفرة وطرق مكافحتها باعتبارها جريمة عصرية حديثة الظهور والمفهوم؛ محاولاً ضبط مفاهيم المصطلحات ذات الصلة وهي: غسل الأموال، والعملات المشفرة، وضبط المفهوم الشامل لجريمة غسل الأموال بالعملات المشفرة، وعرض مراحلها الكامنة في الدخول والتحويل والإخفاء والغسل والسحب، والاستدلال بمظاهر الغسل الرقمي للأموال الذي لم يعد تقليدياً كالسابق. ثم الانتقال إلى عرض الأساليب الرقمية في غسل الأموال وأهمها (البيتكوين Bitcoin)، والتطرق إلى عمليات الغسل الرقمي عبر (بلوك تشين blockchain)، ومخاطر التعامل بالعملات المشفرة في الاتجار وبيع المخدرات والإقراض الرقمي، وما يعتريه ذلك من إخفاء الهوية والملكية المشبوهة، وأثره في عدم وضوح المسؤولية عن الامتثال القانوني. وقد دفعتني الدراسة إلى اتباع الأسلوب التحليلي المقارن بين الأنظمة والدراسات المتعددة؛ حيث قمت بتسليط الضوء على موقف الأنظمة في بعض دول العالم تجاه هذه الجريمة، وبيان موقف الدراسات بشأنها. وقد توصلت إلى أنّ عملة (البيتكوين Bitcoin) أخطر الأدوات الرقمية في غسل الأموال، والإبقاء حالياً على حظر التعامل بالعملات المشفرة، وأنّ من شأن التنظيم والتعاون المحلي والدولي الفعال عبر برامج الامتثال، أن يخفف من مخاطر غسل الأموال بالعملات المشفرة، ولكن من غير المرجح أن يقضي عليه تماماً. ويجب فرض التزامات على عاتق مسؤولي الامتثال، ومزودي خدمة الأصول الافتراضية، لا سيّما الالتزام بتطبيق لوائح الإفصاح عن المعلومات بالقدر اللازم، لتكون قادرة على تحديد النشاط المشبوه، والإبلاغ عنه، وتحديد الطرف المقابل، والعميل المستفيد في المعاملة الرقمية، مع ضرورة وضع معايير قانونية عالمية في مكافحة غسل الأموال بالعملات المشفرة قبل وقف حظر التعامل بالعملات المشفرة.

الكلمات المفتاحية: غسل الأموال، العملات المشفرة، البيتكوين، البلوك تشين، الامتثال القانوني

Combating Money Laundering with Cryptocurrencies: A Comparative Analytical Study

ABSTRACT

This study aims to shed light on the crime of money laundering through cryptocurrencies and the methods to combat it, considering it a contemporary and newly emerging crime and concept. It seeks to define the related terms, namely: money laundering, cryptocurrencies, and to establish a comprehensive understanding of the crime of money laundering using cryptocurrencies. The study examines the stages of this crime, including entry, conversion, concealment, laundering, and withdrawal, and highlights the manifestations of digital money laundering, which is no longer traditional as it was in the past. The research discusses digital methods of money laundering, particularly focusing on Bitcoin as one of the most significant tools and explores laundering processes through blockchain technology. It also highlights the risks associated with cryptocurrency transactions, including drug trafficking, digital lending, anonymity, suspicious ownership, and the resulting ambiguity in legal compliance responsibility. Using a comparative analytical approach, the study examines the positions of various legal systems worldwide and reviews relevant scholarly perspectives on this issue. The findings indicate that Bitcoin is among the most dangerous digital tools for money laundering. The study emphasizes maintaining the current prohibition on cryptocurrency transactions and highlights the importance of effective local and international regulatory collaboration through compliance programs to mitigate the risks associated with money laundering via cryptocurrencies. However, it acknowledges that these efforts are unlikely to completely eradicate the crime. The study calls for imposing obligations on compliance officers and virtual asset service providers, particularly in applying disclosure regulations that are sufficient to identify suspicious activities, report them, and ascertain the counterparties and ultimate beneficiaries in digital transactions. It stresses the need to establish global legal standards for combating cryptocurrency-based money laundering before lifting the prohibition on cryptocurrency transactions.

Keywords: Money laundering; cryptocurrencies; Bitcoin; blockchain; legal compliance

طلال حسين علي الرعود
مستشار وباحث قانوني، وزارة العدل الأردنية
Talal Hussein Ali Al-Roud
Legal Consultant and Researcher, Ministry of Justice, Jordan
talalalroud@yahoo.com

Submitted: 31 January 2024
Accepted: 05 May 2024

https://doi.org/10.70139/rolacc.2024.1.7

© 2024 Al-Roud, licensee LU Press. This is an open access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution license CC BY 4.0, which permits unrestricted use, distribution and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

للاقتباس: طلال حسين علي الرعود، مكافحة غسل الأموال بالعملات المشفرة: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، 1:2024.
https://doi.org/10.70139/rolacc.2024.1.7

1. مقدمة

ينطلق العالم المالي نحو تطورات شجاعة حيث تستعد البنوك المركزية لإدخال العملات الرقمية، هذه الخطوة محفوفة بالمخاطر، ولكنّها ضرورية لتجنب فقدان السيطرة على اقتصاد أسواق العملات المشفرة غير المنظمة. ومن المفارقات أن تكون أفضل خطوة تقوم بها البنوك المركزية على الإطلاق هي مكافحة الجريمة المالية.

وتتجه الدراسات إلى أنّ أقوى عملة رقمية للبنك المركزي (CBDC) في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا ستكون اليورو الرقمي، وتثور أسئلة عميقة حول الكيفية التي يمكن من خلالها للعملات الرقمية ضمان السلامة وتجنب إساءة استخدامها من قبل المجرمين الماليين، لكنّها ستخلق أيضاً فرصاً كبيرة لمحترفي مكافحة الاحتيال وغسيل الأموال (AML) وتمويل الإرهاب (CTF) لمطاردة المجرمين أو إجبارهم على البقاء في الظل.

لذلك سيطرت المخاوف على البنوك المركزية في ساحة العملات المشفرة بشأن إساءة استخدام العملات الرقمية الحالية مثل (البيتكوين Bitcoin) والطريقة التي يمكن أن يؤدي بها التقلب في مثل هذه العملات إلى الإضرار بالأسواق المالية.

ويشير نائب محافظ بنك إنجلترا في المملكة المتحدة، إلى أنّ الاستثمار المضارب غير منظم في العملات الرقمية قد وصل إلى مستوى يجعل من العملات الرقمية قنبلة موقوتة تدق ويمكن أن تنفجر في مواجهة القطاع المالي.

وقد كانت البنوك المركزية مترددة في السابق بشأن إدخال العملات المشفرة في المجال التنظيمي خوفاً من إضفاء الشرعية عليها، لكنّهم يعتقدون الآن أنّ الحل هو نقل الاهتمام بعيداً عن العملات المعدنية والرموز غير الخاضعة للتنظيم، نحو «العملات المعدنية المستقرة» المرتبطة بالعملات الورقية مثل اليورو.[1] إلا أنّ هذا التوجه يحمل معنى التهرب من مواجهة خطر غسل الأموال بالعملات المشفرة.

2. أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها يسلط الضوء على الأوضاع القانونية والمالية والاقتصادية الحديثة التي تثيرها جريمة غسل الأموال بالعملات المشفرة؛ وفيما إذا كان بالإمكان الوقوف عند تحديد مظاهرها وطرق مكافحتها؛ فالأنظمة القانونية والمالية والاقتصادية المختلفة تواجه تحدٍ كبير في هذا الشأن.

3. مشكلة الدراسة

تثير الدراسة ابتداء مشكلة في الإحاطة بمفهوم غسل الأموال بالعملات المشفرة، لا سيّما وأنّها تقنية حديثة يصعب تحديد ملامحها الرئيسة، وما يثيره ذلك من مشاكل أخرى في الوقوف عند أساليب هذا النوع من الجرائم، وتحديد مخاطرها، وطرق مكافحتها عبر البرامج الفعالة، والتعاون المحلي والدولي.

4. صعوبات الدراسة

تكمن الصعوبات وفق الآتي:

1- عدم وجود نصوص قانونية، أو تنظيم مالي واقتصادي محلي أو عالمي لغاية تحديد الأوضاع القانونية والمالية والاقتصادية في جريمة غسل الأموال بالعملات المشفرة؛ حيث إنّ معاملات العملات المشفرة لا تزال مجالاً جديداً ومتطوراً في جميع دول العالم.

2- حداثة جريمة غسل الأموال بالعملات المشفرة، وخروجها عن الإطار القانوني والمالي التقليدي، وعدم حصر معالمها، بالرغم من تعرض مجموعة العمل المالي (FATF) إلى هذه الجريمة، لكن ما زال الإطار التقني والقانوني والمالي يكتنفه الغموض.

3- صعوبة الإحاطة بالعلوم التقنية والمالية والقانونية المرتبطة بمكافحة غسل الأموال بالعملات المشفرة، بسبب ندرة الدراسات المتخصصة، وحداثة الجريمة، وعدم وجود تنظيم قانوني خاص في جميع دول العالم؛ مما صعب من مهمة الباحث في البحث والتقصي عن المعلومات الدقيقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

5. منهجية الدراسة

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي المقارن بين الأنظمة في بعض دول العالم والدراسات القانونية والاقتصادية ذات العلاقة.

6. المبحث الأول: ماهية غسل الأموال بالعملات المشفرة

لم يعد غسل الأموال تقليدياً في جعل الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة تبدو نظيفة؛ عبر إجراء تحويلات مالية معقدة ومعاملات مصرفية مشبوهة، حتى يتمكن المجرمون من إنفاق أرباحهم من مصدر غير مشروع دون إثارة شكوك الحكومة؛[2] فالإنترنت والشبكات التقنية المالية والتطبيقات المصرفية أضافت شكلاً رقمياً جديداً على جريمة غسل الأموال. وقد أدى ظهور المؤسسات المصرفية عبر الإنترنت، وخدمات الدفع المجهولة عبر الإنترنت، والتحويلات من نظير إلى نظير (P2P)[3] باستخدام الهواتف المحمولة إلى زيادة صعوبة اكتشاف التحويل الرقمي غير القانوني للأموال.[4] فانتشرت المزادات والمبيعات عبر الإنترنت، ومواقع المقامرة، ومواقع الألعاب الافتراضية، حيث يتم تحويل الأموال غير المشروعة إلى عملة ألعاب، ثم إعادتها إلى أموال نظيفة حقيقية وقابلة للاستخدام ولا يمكن تعقبها.[5]

ويظهر غسل الأموال الرقمي بين العديد من جرائم التشفير؛ حيث يستغل الفاعلون الإجراميون عدم الكشف عن هويتهم في تقنية (البلوك تشين – blockchain)[6] بهدف غسل المكاسب المالية من الجرائم، للتعتيم على مصادر الأموال غير المشروعة وتحويلها إلى أموال نقدية للودائع المصرفية؛ إذ يستخدم المجرمون (العملة المشفرة cryptocurrency)[7] في غسل الأموال وينتقلون بذلك من الجرائم والمخططات في العالم الحقيقي،

---

1 Tim Cooper, *Central Digital Currencies Create Risks, But Could Crush Crime*, AML RightSource (Oct. 20, 2021), https://www.amlrightsource.com/news/central-digital-currencies-create-risks-but-could-crush-crime.

2 T. Tamplin, *What Is Money Laundering*, Investopedia (June 14, 2022), https://www.investopedia.com/financeterms/money-laundering/.

3 المعاملات من نظير إلى نظير (بالإنجليزية: Peer-to-peer transaction) هي تحويلات مالية إلكترونية تتم من شخص إلى آخر من خلال وسيط، ويشار إليها عادة باسم تطبيق الدفع بي تو بي (بالإنجليزية: P2P). يمكن إرسال واستلام مدفوعات من نظير إلى نظير عبر جهاز محمول أو أي كمبيوتر منزلي متصل بالإنترنت، مما يوفر بديلاً مناسباً لطرق الدفع التقليدية. انظر: ويكيبيديا المعاملات من نظير إلى نظير.

4 الجزيرة، **كيف يستغل مبيضو الأموال التكنولوجيا الحديثة لتنفيذ جرائمهم**؟، 2021، الرابط الإلكتروني (تاريخ النشر 2021/05/07، تاريخ المشاهدة 2022/06/15):
https://www.aljazeera.net/ebusiness/20217/5//%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D9%84-%D9%85%D8%A8%D9%8A%D8%B6%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7.

5 Julia Chen, *Money Laundering*, Investopedia (Feb. 25, 2022), https://www.investopedia.com/terms/m/moneylaundering.asp.

6 البلوك تشين (أو سلاسل الكتل) بأنّها تكنولوجيا لتخزين المعلومات وتبادلها بطريقة لامركزية؛ إذ تمنع التلاعب بالبيانات أو قرصنتها أو تزييفها، ويسود استخدامها بصورة خاصة في العملات الرقمية والتقنيات المرتبطة بها، مثل: العقود الذكية، والرموز غير القابلة للاستبدال. انظر: سالي مهنا، **تقنية البلوك تشين وما علاقتها بالعملات الرقمية**، منشورات موضوع، 2023، الرابط: ما هي تقنية البلوك تشين وما علاقتها بالعملات الرقمية؟ - موضوع (mawdoo3.com).

7 (العملة المشفّرة) عبارة عن نظام دفع رقمي لا يعتمد على البنوك للتحقق من المعاملات. وهو نظام نظير إلى نظير يتيح لأي شخص في أي مكان إرسال واستقبال المدفوعات. وبدلاً من حمل الأموال وتبادلها في العالم الحقيقي، توجد المدفوعات بالعملة المشفّرة في شكل إدخالات رقمية إلى قاعدة بيانات إلكترونية تصف معاملات محددة. وعند نقل الأموال بالعملة المشفّرة، يتم تسجيل المعاملات في دفتر حساب عام. وتُخزن العملة المشفرة في محافظ رقمية. انظر: منشورات (kaspersky) على الرابط:
https://me.kaspersky.com/resource-center/definitions/what-is-cryptocurrency.

إلى الجرائم الإلكترونية والاحتيال الرقمي وسرقة العملات المشفرة من عمليات التبادل عبر الإنترنت في العالم الرقمي.[8]

وقد شهد نظام المعاملات الإلكترونية في كوستاريكا أكبر حالة غسل الأموال عبر الإنترنت في مايو 2013؛ حيث إنّ وزارة العدل الأمريكية لديها التهم الموجهة إلى إحدى الوكالات المالية بمديريها وموظفيها والذين اتهموا بالالتزام في نشاط تجاري غير مسجل مع توفير خدمات تحويل وغسل الأموال بالمساعدة في معاملات الدخل غير المشروع عبر الإنترنت بأكثر من 6 مليارات دولار أمريكي.[9]

ويُستخدم مصطلح (غسل الأموال money laundering) لوصف الأنشطة الإجرامية التي يستخدمها المجرمون من أجل تطهير عائدات الجريمة، والتي تكون بشكل رئيس في شكل نقد، بحيث يمكن للمجرمين استخدامها مرة أخرى باعتبارها قانونية الدخل، وتحول الأموال القذرة من الجريمة إلى أموال نظيفة.[10]

وتم تعريف (غسل الأموال) في اتفاقية فيينا لعام 1988 مادة (3/1) على أنّها: «تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنّها مستمّدة من أيّة جريمة أو جرائم، بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو قصد مساعدة أي شخص متورّط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله».[11]

بينما عرّف المشرّع الأوروبي (العملات المشفرة cryptocurrency) بأنّها تعني: «تمثيلاً رقمياً لقيمة أو لحق، يمكن نقله وتخزينه إلكترونياً باستخدام تقنية دفتر الأستاذ الموزع أو تقنية مماثلة».[12]

ويمكن تعريف (العملات المشفرة cryptocurrency) بأنّها: «نوع محدد من العملة الافتراضية يعتمد على مبادئ التشفير والاتصالات الإلكترونية. وفي السنوات الأخيرة، ظهرت العشرات من العملات المشفرة، في حين أنّ الأكثر شعبية منها هي أول عملة تم تقديمها على الإطلاق (البتكوين Bitcoin)».[13] ولم يرد في كل من قانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971، وقانون رقم (13) لسنة 2012 بإصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية، تعريفاً لمصطلح (العملات المشفرة)، وذلك يعود إلى أقدمية هذه التشريعات في التنظيم قبل التعامل فيها دون تحديث، علاوة على حظر التعامل بها في الأردن وقطر.[14]

بينما عرّف المشرّع المصري العملات المشفرة بأنّها: «عملات مخزنة إلكترونياً غير مقومة بأي من العملات الصادرة عن سلطات إصدار النقد الرسمية، ويتم تداولها عبر شبكة الانترنت».[15]

ولا بدّ في هذا المقام من توضيح الفرق بين (العملات المشفرة cryptocurrency) و(النقود الإلكترونية electronic money)[16]؛ فالعملات المشفرة ليست مقومة بالنقود، وتكتسب مكانتها من حجم التعاملات، ولا توصف بالشرعية كوسيلة للدفع؛ حيث يتم تداولها في العالم الافتراضي. أما النقود الإلكترونية فهي تقوم مقام النقد الورقي في التحويل والتسوية، وتؤدي وظيفة السحب والإيداع.[17]

ولا يوجد تعريف واضح يحدد مفهوم جريمة (غسل الأموال بالعملات المشفرة money laundering with cryptocurrencies) كمصطلح شامل، إلا أنّ البعض عرّفها بأنّها: «تحويل وتبييض الأموال عبر تقنية جديدة لإخفاء أصول عائدات تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة باستخدام العملات الافتراضية مثل (Bitcoin وEther وRipple)،[18] وهي تمثيلات رقمية للقيمة مثل العملة العادية، لغسل العملات الورقية التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة».[19]

وأيضاً قيل في غسل الأموال بالعملات المشفرة بأنّه: «جميع أنواع الأرباح الإجرامية تقريباً باستخدام العملات المشفرة، وتتراوح هذه الأنشطة من غسل العائدات بالفعل رقمياً مثل دفع الفدية أو البنى التحتية الجنائية إلى تحويل مبالغ ضخمة من النقد إلى أصول افتراضية. وأمثلة ذلك يشمل استخدام العملة المشفرة في مخططات غسل الأموال عبر شراء العملات المشفرة من قبل الشبكات الإجرامية باستخدام العائدات غير المشروعة واستخدام العملات المشفرة لتحويل الأموال».[20]

صفوة القول أنّ جريمة غسل الأموال المشفرة بدون تنظيم رسمي، ويمكن أن تفسح العملة المشفرة نفسها لتكون منصة للتجارة الإجرامية؛ حيث يمكن استخدامها كوسيلة لتحويل الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة إلى عملة مشفرة وفي النهاية غسل الأموال، وتعتمد العملة الافتراضية على المستخدمين للتداول بمستويات عالية من إخفاء الهوية.[21]

6.1. المطلب الأول: التعريف بطبيعة ومراحل غسل الأموال بالعملات المشفرة

تتشابه عمليات غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة مع عمليات غسل الأموال التقليدية، لكنّها تستغل التكنولوجيا في عملها؛ ومن ثم فإنّ عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأنشطة الجريمة المنظمة يمكن أن ترتكب باستعمال النقود المشفرة في إطار شبكة الإنترنت المظلمة، حيث تعمل التنظيمات الإرهابية والإجرامية على استخدام هذا النوع من العملات المستحدثة والتعامل بها من خلال مواقع أو تطبيقات إلكترونية، بالشكل الذي يصعب معه على السلطات الرسمية تتبع هذه العمليات، بسبب وجود معظم الخوادم الخاصة بهذه المواقع خارج سيطرة الدول، حيث تجذب العملات الافتراضية غاسلي الأموال، بسبب غموضها، وسهولة تحويلها إلى مبالغ مالية بشكل سريع عبر شبكة الإنترنت وهو ما دفع المشرعين الجنائيين إلى حظر التعامل بها، وتجريم استخدامها في الأنشطة الإجرامية المختلفة.[22]

ومن الأمثلة العملية على أشهر العملات المشفرة في غسل الأموال ما يلي:

8 Tom Sadon, *Money Laundering: The Key to Cryptocurrency Crime*, Cognyte (Nov. 7, 2021), https://www.cognyte.com/blog/anti-money-laundering-cryptocurrency/.

9 Valeriia Dyntu & V. Oleh Dykyi, *Cryptocurrency in the System of Money Laundering*, 4 Baltic J. Econ. Stud. 79 (2018).

10 Natasha Georgieva, *Concept, Definition and Characteristics of the Money Laundering Phenomenon*, 8 J. Proc. Mgmt. – New Tech. Int'L 25 (2020).

11 الأمم المتحدة، **مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، (تاريخ المشاهدة 22/04/)2023، متوافر على الرابط: https://www.unodc.org/romena/ar/money-laundering.html.

12 *Regulation (EU) 2023/1114 of the European Parliament and of the Council on Markets in Crypto-Assets*, 2023 O.J. (L 150) 63 (May 31, 2023).

13 Martin Vejačka, *Basic Aspects of Cryptocurrencies*, 2 J. Econ. Bus. & Fin. 75 (2014), https://www.researchgate.net/publication/29258690.

14 زين الهوشي، **هل تداول وتعدين العملات الرقمية قانوني ومسموح في قطر؟**، 2019، مقال منشور على الرابط: https://www.arageek.com/tech/cryptocurrency-qatar.

15 «المادة الأولى، قانون رقم (194) لسنة 2020 بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري»، **الجريدة الرسمية**، العدد 37 مكرر(و)، 15 سبتمبر 2020.

16 النقود الإلكترونية هي: «قيمة نقدية مقومة بالجنيه المصري أو بإحدى العملات المصدرة من سلطات إصدار النقد الرسمية مستحقة على المرخص له بإصدارها، وتكون مخزنة إلكترونياً ومقبولة كوسيلة دفع»، انظر: المادة الأولى من قانون رقم (194) لسنة 2020 بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، المرجع نفسه.

17 محمد جبريل، «جريمة استعمال العملات المشفرة – دراسة مقارنة»، **مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للدراسات القانونية**، العدد السادس، 2021، ص 397.

18 العملات الافتراضية هي عملات في الواقع الافتراضي حيث تعمل بشكل مستقل عن البنوك والحكومات، ولكن لا يزال من الممكن تبادلها – أو المضاربة عليها – تماماً مثل أي عملة فعلية. تم إطلاق البيتكوين في عام 2009 كأول عملة افتراضية لا مركزية. ومنذ ذلك الحين تم إطلاق آلاف من العملات الافتراضية فيما بات يُعرف بألتكوين (altcoins). انظر: ويكيبيديا، العملات الافتراضية.

19 J. Sykes & N. Vanatko, *Virtual Currencies and Money Laundering: Legal Background, Enforcement Actions, and Legislative Proposals*, Cong. Rsch. Serv. (Apr. 3, 2019), at 1-2.

20 Europol, *Cryptocurrencies - Tracing the Evolution of Criminal Finances*, Europol Spotlight Report Series, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2021, at 12.

21 M. Laramie, Cryptocurrency and the Risk of Money Laundering, *Dxcompliance*, Sept. 22, 2021, https://dxcompliance.com/cryptocurrency-and-the-risk-of-money-laundering/ (last visited June 18, 2022).

22 رامي متولي، «المواجهة الجنائية لجرائم العملات الرقمية المشفرة والذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية في التشريع المصري والمقارن»، **مجلة الشريعة والقانون**، جامعة الإمارات العربية المتحدة - كلية القانون، المجلد 86، العدد 89، يناير 2022، ص 286 -287.

1- (البتكوين Bitcoin): هي عملة مشفرة تم اختراعها في عام 2008 من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص مجهولي الهوية، بدأ استخدام العملة في عام 2009 عندما تم إصدار تطبيقها كبرنامج مفتوح المصدر. وهي أول عملة رقمية لامركزية، من دون وجود بنك مركزي، يمكن إرسالها من شخص إلى آخر عبر شبكة البيتكوين بطريقة الند للند دون الحاجة إلى طرف ثالث.[23] وهي الأكثر تداولاً في الواقع الافتراضي، وأساساً عملها نظام (الند للند peer to peer)؛ حيث يمكن للعملاء والمتداولين إجراء العمليات المالية دون حاجة لوسيط مالي، ويتم إنتاجها عبر عملية حسابية معقدة تُسمّى (التعدين).

2- (الإيثيريوم Ethereum): وهي نوع من العملات المشفرة تُستخدم في الشراء والبيع والاستثمار وتتضمن عنوان محفظة خاص بها للتحويلات والتداولات، ويتم تنفيذها من خلال أنظمة (الذكاء الاصطناعي artificial intelligence).[24]

3- (لايت كوين Litecoin): وهي عملة مشفرة مرخصة عبر منصات الإنترنت، وتجري عملياتها المالية بعيداً عن أي سيطرة مركزية حكومية، وتمنح العملاء خصوصية في مزاولة أنشطتهم المالية والتجارية، وهي ذات إمكانيات معالجة سريعة جداً.[25]

وتجري جريمة (غسل الأموال) بشكل عام بمراحل تقليدية أشار اليها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة، وهي الإيداع بمعنى بعد الأموال عن الارتباط المباشر مع الجريمة، والتمويه القائم على التستر لتضليل الملاحقة، والإدماج بإتاحة الأموال للمجرم من مصدر يبدو أنّه مشروع.

وفي الواقع، فإنّ قضايا غسل الأموال قد لا تشمل هذه المراحل؛ حيث إنّ بعض المراحل قد يتم إدماجها أو تكرر لأكثر من مرة. فعلى سبيل المثال، تقسم المبالغ النقدية المكتسبة من مبيعات المخدرات إلى مبالغ صغيرة ثم تودع بواسطة «وسيط نقل الأموال» وتحول بعد ذلك كدفع مقابل خدمات لشركة وهمية. وفي هذه الحالة يتم حدوث الإيداع والإدماج في مرحلة واحدة.[26]

بينما تمر جريمة (غسل الأموال بالعملات المشفرة) في عدة مراحل خاصة كما يلي:

1- الدخول: يشتري المجرمون عملة مشفرة أساسية، غالباً عن طريق وسيط بسجلات نظيفة، ثم يبتعدون عن الشراء عن طريق استخدام محافظ إلكترونية مجهولة الهوية، واعتماد أسماء مستعارة، واستخدام شبكات افتراضية خاصة، وهواتف ذكية مُحسَّنة للبلوك تشين (blockchain).

2- التحويل: بمجرد التحقق من الشراء، يتم استخدام العملة الورقية لوضع أموال لشراء العملات الرقمية الأساسية مثل البيتكوين، تُستخدم بعد ذلك لشراء عملات بديلة في بورصة متقدمة وتقدم بعض العملات البديلة مستوى محسن من إخفاء الهوية.

3- الإخفاء: يستخدم المجرمون بعد ذلك خدمات المزج مثل (Bitmixer[27]) لمبادلة عناوين العملات الأساسية بعناوين المحفظة الرقمية المؤقتة لخداع (blockchain) وتعطيل تتبع التدقيق.

4- الغسل: بعد ذلك، يضع المجرمون العديد من عملات الخصوصية والتبادلات والعناوين الرقمية لتطهير أموالهم غير المشروعة بشكل فعال من أجل إعادة دمجها في النظام المالي التقليدي.

5- السحب: يسحب المجرمون أخيراً الأموال التي تم تطهيرها.[28]

6.2. المطلب الثاني: أساليب غسل الأموال بالعملات المشفرة

تُعتبر (البيتكوين Bitcoin) أحدث أساليب غسل الأموال بالعملات المشفرة، فهي على الرغم من أنّها ليست مجهولة تماماً، إلا أنّها تُستخدم بشكل متزايد في مخططات الابتزاز وتجارة المخدرات والأنشطة الإجرامية الأخرى نظراً لعدم الكشف عن هويتها النسبية مقارنة بأشكال العملة التقليدية. وقد كانت وما زالت قوانين مكافحة غسل الأموال بطيئة في اللحاق بهذا النوع من الجرائم الحديثة، نظراً لأن معظم القوانين لا تزال تعتمد على اكتشاف الأموال القذرة أثناء مرورها عبر المؤسسات والقنوات المصرفية التقليدية.[29]

ولا تخضع العملات الرقمية لإشراف أي جهة رقابية على مستوى العالم، كما في العملات الرسمية التي تراقب من خلال حكومات الدول والبنوك المركزية، وهو ما يجعل العملات الرقمية وسيلة وأداة رقمية سهلة لغسل الأموال وعمليات الاتجار غير المشروع.[30]

ويمكن للعملات المشفرة أن تسهل على المحتالين إخفاء مصدر العائدات الإجرامية وأصبحت (البيتكوين Bitcoin) العملة المشفرة المفضلة لمجرمي الإنترنت من شراء سلع غير مشروعة باستخدام البيتكوين كطريقة دفع إلى هجمات برامج الفدية؛ حيث يُطلب الدفع عن طريق البيتكوين؛ لأن العملات المشفرة توفر مزيجاً من إخفاء الهوية وسهولة الاستخدام والقدرة على التحايل على الحدود واللوائح الدولية لغسل العائدات غير المشروعة.

ويستخدم المجرمون أدوات وأساليب مختلفة؛ إذ يرسلون الأموال من خلال العديد من العناوين أو الشركات لإخفاء أصولها، ثم يتم إرسال الأصول من مصدر يبدو شرعياً إلى عنوان ما أو تبادل ليتم تصفيته. هذه العملية تجعل من الصعب للغاية تتبع الأموال المغسولة إلى الأنشطة غير المشروعة. وفيما يلي أكثر الطرق الشائعة التي يستخدمها المجرمون لغسل الأموال على (بلوك تشين blockchain):

1- الخدمات المتداخلة: هي فئة واسعة من الخدمات التي تعمل ضمن بورصة واحدة أو أكثر وتستخدم هذه الخدمات العناوين التي تستضيفها البورصات للاستفادة من سيولة البورصات والاستفادة من فرص التجارة؛ حيث لا تتطلب بعض البورصات معايير امتثال عالية للخدمات المتداخلة أو المتبادلة، مما يسمح للجهات السيئة باستغلالها في غسل الأموال.

2- الوسيط: النوع الأكثر شيوعاً وسيئ السمعة من الخدمات المتداخلة، فهو الوسيط الذي يتيح للمتداولين إمكانية تداول كميات كبيرة من العملات المشفرة بسهولة وأمان ودون الكشف عن هويتهم؛ إذ يقوم الوسطاء بتسهيل عمليات تداول العملات المشفرة المباشرة بين طرفين، دون وساطة في البورصة. ويمكن إجراء هذه الصفقات بين العملات المشفرة المختلفة على سبيل المثال (Ethereum) و(Bitcoin) أو بين العملات المشفرة والعملات الورقية على سبيل المثال بين العملات المشفرة مثل (البيتكوين Bitcoin) والعملات الورقية كاليورو. ويجد الوسطاء أطرافاً مقابلة في صفقة مقابل عمولة لكن لا يشاركون في المفاوضات، إذ بمجرد تحديد الشروط يقوم الطرفان بنقل وصاية الأصول من خلال الوسيط.

3- منصات المقامرة: تحظى منصات المقامرة بشعبية كبيرة بين غاسلي الأموال بالعملات المشفرة؛ حيث يتم دفع الأموال من خلال مجموعة من الحسابات التي يمكن تحديدها أو قد تكون المجهولة، ويتم صرفها أو وضعها في رهانات، غالباً بالتواطؤ مع الشركات التابعة، وبمجرد دفع الأموال الموجودة في حساب المقامرة، يمكن منحها الوضع القانوني. وقد تم تحديد خدمات المقامرة المشبوهة في تقرير مجموعة العمل المالي

23 انظر: ويكيبيديا، **البيتكوين**، بيتكوين – ويكيبيديا (wikipedia.org) (تاريخ المشاهدة 2024/04/23).

24 يُعتبر (جون مكارثيJohn McCarthy) أول من صاغ مصطلح (الذكاء الاصطناعي AI) في عام 1955، ويصفه بأنّه (علم وهندسة صنع الآلات الذكية)، بينما وصفه (ريان كالو Ryan Callow) بأنّه: «مجموعة من التقنيات التي تهدف إلى تقريب بعض جوانب الإدراك البشري أو الحيواني باستخدام الآلات». انظر:
Yogiraj Sadaphal, *AI in ADR: An Analysis*, 5 Indian J. L. & Legal Research 3, https://hcommons.org/deposits/item/hc:57705/.

25 محمود أبو هشيمة ومحمد شيحة، «العملات المشفرة والجريمة»، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث، الجوانب القانونية للتحول الرقمي، «الفرص والتحديات»، كلية القانون بالجامعة البريطانية، الفترة من 17 إلى 18 يونيو 2023، **مجلة القانون والتكنولوجيا**، المجلد 3، العدد 2، اكتوبر2023، ص 732-733.

26 الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرجع سابق.

27 يُقصد ب(Bitmixer): أداة تجعل العملات المشفرة مجهولة الهوية والمصدر من خلال عمليات معقدة. راجع في المعنى الرابط: https://www.bitmixer.cc/help.

28 D. Mangion, Cryptocurrency Money Laundering Risks, *Skillcast*, Nov. 8, 2021, https://www.skillcast.com/blog/cryptocurrency-money-laundering-risks (last visited June 20, 2022).

29 Chen, *supra* note 5.

30 خالد المنشاوي، «غسيل أموال وتمويل عمليات مشبوهة تحاصر العملات المشفرة»، **ملفات اندبندنت الإلكترونية**، تاريخ النشر الاثنين 28 يونيو 2021، (تاريخ المشاهدة 2022/06/18)

(FATF): بأنّها «الأموال المودعة أو المسحوبة من عنوان أو محفظة الأصول الافتراضية، مع روابط التعرض المباشر وغير المباشر لمصادر مشبوهة معروفة، بما في ذلك مواقع المقامرة المشكوك فيها، والمعاملات التي تنشأ من خدمات المقامرة عبر الإنترنت أو الموجهة إليها».[31]

6.3. المطلب الثالث: مخاطر غسل الأموال بالعملات المشفرة

تحمل التقنيات الرقمية بما في ذلك العملات الرقمية والافتراضية، مخاطر متزايدة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمشغلي المقامرة؛ بسبب قدرتها على تمكين استغلالها من قبل المجرمين وغاسلي الأموال. وقبل نشر التقنيات الرقمية يجب على المشغلين تقييم المخاطر المرتبطة بإدخالها، وتنفيذ تدابير لإدارة وتخفيف المخاطر التي حددها المشغل، ويجب مراجعة هذه التدابير باستمرار للتأكد من أنّها فعالة في الممارسة، وأنّها لا تزال فعالة وأنّه يتم تعديلها بشكل مناسب حيث يتم إدخال التقنيات الرقمية الجديدة.[32] وتبدو أيضاً هذه المخاطر في الاتجار؛ حيث تستخدم الأسواق على الويب المظلم العملة المشفرة لتسهيل بيع المخدرات والأسلحة النارية غير المرخصة والبيانات المسروقة وأدوات القرصنة. وكذلك في الإرهاب؛ حيث بدأت المنظمات الإرهابية في طلب التبرعات باستخدام العملة المشفرة، كما أنّهم يستخدمون العملة المشفرة كوسيلة للالتفاف على العقوبات.[33]

وتبرز تلك المخاطر بمناسبة الإقراض الرقمي؛ إذ لا تقتصر مخاطر غسل الأموال لمقدمي خدمات الإقراض الرقمي على تلك المخاطر التقليدية المتأصلة في الصناعة، ولكنّها تعكس أيضاً المنهجيات الأكثر تعقيداً للمجرمين الذين يستغلون إخفاء الهوية عبر الإنترنت والتفاوت التنظيمي للتهرب من تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويمكن تلخيص مخاطر الإقراض الرقمي فيما يلي:

1- إخفاء هوية العميل: تسمح إجراءات مكافحة غسل الأموال التقليدية في البنوك وغيرها من شركات الإقراض التقليدية بالتحقق من هوية العميل شخصياً عن طريق فحوصات العناية الواجبة للعملاء (CDD). ومع ذلك، في سياق الإقراض الرقمي يكون المجرمون أكثر قدرة على إخفاء هوياتهم عند استخدام الخدمات عبر الإنترنت، أو استخدام وكلاء لتقديم طلب للحصول على قروض نيابة عنهم. ويمكن استخدام تطبيقات القروض عبر الإنترنت التي لا تتوفر فيها إمكانية التحقق الكافية من الهوية، لإحباط عمليات التحقق من التحريات المسبقة عن العميل والسماح للمجرمين بالتهرب من إجراءات حماية الإقراض الأخرى المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2- الملكية المشبوهة: قد يسعى مبيضو الأموال إلى زيادة استغلال إخفاء الهوية المرتبط بالإقراض الرقمي من خلال التقدم بطلب للحصول على قرض من خلال شركة يسيطرون عليها، وإخفاء ملكيتهم من أجل تجنب إجراءات التحقق من جهات مكافحة غسل الأموال وتدقيق السلطات.

3- القروض عبر الحدود: يمكن للقروض الرقمية أن تسهل التحويل السريع للأموال عبر الحدود والولايات القضائية؛ مع وضع ذلك في الاعتبار، قد يجد المقرضون الرقميون أنفسهم يتعاملون مع عملاء في ولايات قضائية مختلفة بمعايير تنظيمية مختلفة لمراقبة المعاملات والإبلاغ عنها، وقد يتمكن المجرمون من استخدام التفاوت التنظيمي بين السلطات القضائية لتجنب حدود الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، أو قد يسعون إلى الاستفادة من ضعف التواصل وتبادل المعلومات بين السلطات الدولية.

4- الهيكلة المالية المشبوهة: يمكن أن تتم خدمات القروض الرقمية بسرعة وبتواتر أكبر من المعاملات الشخصية في المباني التقليدية، لذلك قد يسعى غاسلو الأموال إلى استغلال هذه الإمكانية من خلال التقدم بطلب للحصول على قروض من خلال مجموعة متنوعة من المقرضين الرقميين وتنفيذ معاملات متعددة عبر الإنترنت. ويؤدي تحويل الأموال من خلال مجموعة متنوعة من مزودي الخدمات الرقمية إلى تعميق مظهر الشرعية وقد يجعل من الصعب على السلطات المالية تتبع الأموال غير المشروعة.[34]

ويقوض غسل الأموال المشفرة الجهود الدولية لإنشاء أسواق حرة وتنافسية ويعيق تنمية الاقتصادات الوطنية ويشوه عمل الأسواق، وقد تؤدي المعاملات التي تتم بغرض غسل الأموال إلى زيادة الطلب على النقد، مما تجعل أسعار الفائدة وأسعار الصرف غير مستقرة، وتؤدي إلى منافسة غير عادلة وإلى حد كبير تفاقم التضخم في البلدان التي يجري فيها المجرمون تعاملاتهم التجارية.

أضف إلى ذلك أنّ غسل الأموال المشفرة يقوض مصداقية الأسواق المالية، وبالتالي استقرارها؛ فانهيار البنك نتيجة جريمة غسل الأموال المشفرة يمكن أن يؤدي إلى معاناة النظام المالي بأكمله للبلد أو حتى المنطقة بأكملها.

فالبلدان الصغيرة معرضة بشكل خاص لغسل الأموال المشفرة، والقوة الاقتصادية المكتسبة من خلال الأنشطة غير القانونية تمنح المنظمات الإجرامية نفوذاً على الاقتصادات الصغيرة وما تعانيه من نقص، وشح، وقلة توفر آليات التحكم المناسبة، أو عدم القدرة على تطبيقها؛ حيث إنّ غسل عائدات الأنشطة غير المشروعة في هذه الدول له غرض واحد فقط يتمثل بالاستفادة من نقاط الضعف الهيكلية، أو استغلال الثغرات ونقاط الضعف في المؤسسات وآلية إنفاذ القانون التي أنشأتها دولة معينة لمكافحة غسل الأموال المشفرة.[35]

7. المبحث الثاني: طرق مكافحة غسل الأموال بالعملات المشفرة

تشكل العملات المشفرة تهديداً خطيراً لجهود مكافحة غسل الأموال التي جعلت المنظمات الدولية لا سيّما مجموعة العمل المالي (FATF)[36] والاتحاد الأوروبي يتعاونان لتطوير تقنيات جديدة لمكافحة غسل الأموال تتمثل في الاستعانة بالتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي في سبيل مكافحة غسل المال بالعملات المشفرة.[37] وتساعد اللوائح في مكافحة غسل الأموال غير المشروعة؛ ويفترض أن تنطوي على متطلبات لمشروعية تبادل العملات المشفرة لغاية الحفاظ على أمان العملاء ومكافحة الجرائم المالية؛ نظراً للطبيعة المجهولة للعملات المشفرة، والتي يستدعي تنظيمها بشكل كبير على مراقبة سلوك العملاء وهوياتهم.[38]

وتعمل توجيهات مكافحة غسيل الأموال (AMLD) على توسيع نطاق التزامات حفظ السجلات وإعداد التقارير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى معاملات العملات المشفرة، بينما يفرض قانون (MAS) الشامل في سنغافورة ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مزودي خدمة العملات المشفرة. وفي الولايات المتحدة، وضعت شبكة (FINCEN)[39] مؤخراً مقترحات لمعايير اعرف عميلك (KYC)[40] لمكافحة غسل الأموال، والمخصصة لمقدمي خدمات العملات المشفرة مع وجود لوائح جديدة تلوح في الأفق؛ إذ يجب على بورصات العملات المشفرة والمؤسسات المالية

31 Sadon, *supra* note 8.

32 Gambling Commission, *Digital Technologies and Anti-Money Laundering*, Apr. 13, 2022, https://www.gamblingcommission.gov.uk/licensees-and-businesses/guide/digital-technologies-and-aml (last visited June 18, 2022).

33 Mangion, *supra* note 28.

34 Comply Advantage, AML Lending - Risks & Compliance, *Comply Advantage*, 2022, https://complyadvantage.com/insights/aml-risks-digital-lenders/ (last visited June 18, 2022).

35 Asian Development Bank, *Money Laundering and the Financing of Terrorism*, in *Manual on Countering Money Laundering and the Financing of Terrorism* 195 (Jan. 2003).

36 مجموعة العمل المالي (فاتف FATF): هي منظمة حكومية دولية مقرها في العاصمة الفرنسية باريس، أسست سنة 1989، تعمل المجموعة على سن المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

37 E. Ruiz & J. Angelis, *Combating Money Laundering with Machine Learning – Applicability of Supervised-Learning Algorithms at Cryptocurrency Exchanges*, Anti-Money Laundering Journal, Nov. 18, 2021, at 2, https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/JMLC-09-2021-0106/full/html.

38 Binance Academy, *What Is Anti-Money Laundering (AML)?*, Binance Academy, Aug. 18, 2020, updated Feb. 14, 2023, at 7m, https://academy.binance.com/en/articles/what-is-anti-money-laundering-aml (last visited Nov. 12, 2023).

39 شبكة (فينسن FinCEN): هي شبكة التحقيق في الجرائم المالية الأمريكية.

40 معايير (اعرف عميلك KYC): هي معايير عالمية يتحقق معها تحديد هوية العميل وهي: اسم العميل، ورقم التأمين الاجتماعي، ورقم الحساب، وتاريخ الميلاد، وعنوان الإقامة (إثبات محل الإقامة).

الأخرى النظر في نهج الامتثال الخاص بها لخدمات العملات المشفرة وفعالية حلول مكافحة غسل الأموال الخاصة بهم.[41]

وعندما نتحدث عن مكافحة غسل الأموال بالعملات المشفرة، فإنّ النقطة الجوهرية ستكون مراقبة عناوين المحفظة التي يجري معها عميل معين عمليات تحويل العملات المشفرة. وللقيام بذلك، تستخدم التبادلات ما يُعرف بحلول المراقبة على السلسلة؛ حيث يجمع المزود المعلومات ويسمح بتتبع التحويلات على (blockchain) وتقييم أين انتقلت القيمة من شخص إلى آخر. وبالطبع، لا يمكن تتبع جميع العملات المشفرة وسيكون لكل حل جانب إشكالي أو آخر.

وللحصول على برنامج ناجح لمكافحة غسل الأموال بالعملات المشفرة، يجب أن يكون لدى قسم الامتثال تدابير إضافية في منع المجرمين من إمكانية استخدام عائدات الجريمة؛ وللقيام بذلك، يمكن فرض الحدود؛ بمعنى أنّه عندما يرغب الشخص في تحويل عملاته المشفرة إلى عملات قانونية أو إنفاق أعلى من حد معين، فإنّه يُمنع من القيام بذلك دون تشغيل التنبيه لموظفي الامتثال العاملين في البورصة، والذي يحثهم على إجراء مراجعة لنشاط هذا العميل. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الاستجواب والتحقيق في جميع الأنشطة وربما إنهاء العلاقة، أو تجميد الأصول وربما إبلاغ وحدة الاستخبارات المالية الوطنية. علاوة على ذلك وبصرف النظر عن العقبات، يجب على قسم الامتثال إجراء مراجعة لأنشطة العملاء على أساس مستمر، ومن شأن هذه الخطوات أن تعرقل التمتع بعائدات الجريمة ويمكن أن تؤدي إلى التحقيق الذي من شأنه في نهاية المطاف منع وقوع جرائم أخرى على أرض الواقع.[42]

وتضع مجموعة العمل المالي (FATF) معايير عالمية لتشريعات مكافحة غسل الأموال؛ حيث نشرت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) في عام 2014، إرشادات بشأن مكافحة غسل الأموال المشفرة، وقد عمل صانعو السياسات بالدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي (FATF) بوتيرة متسارعة؛ حيث قامت (FinCEN) والمفوضية الأوروبية وعشرات المنظمات التنظيمية الأخرى بتدوين معظم توصيات مكافحة غسل الأموال المشفرة الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) لتصبح قانوناً مستقبلاً.

ويقع على عاتق مسؤولي الامتثال ومزودي خدمة الأصول الافتراضية واجب إجراء فحوصات (اعرف عميلك)، ومراقبة المعاملات بانتظام بحثاً عن أي نشاط مشبوه لإحباط المعاملات المشبوهة التي يمكن أن تكون مرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، عبر الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة للمنظمين والوكالات ذات الصلة، وتتبع الأنشطة الرقمية غير القانونية باستخدام أدوات مختلفة، بما في ذلك تحليل (بلوك تشين blockchain).[43]

أفضل نهج يمكن اتباعه هو مراقبة معاملات (بلوك تشين blockchain) التي يحتمل أن تكون مشبوهة، حيث تضع الطبيعة الشفافة للمعاملات المشفرة هذا الهيكل المالي في وضع مفيد عندما يتعلق الأمر بالتحقيق في الأنشطة غير المشروعة مثل غسل الأموال، ويمكن تتبع تدفقات أموال العملات المشفرة إلى حد كبير، على عكس العملات الورقية التقليدية، والتي لا يمكن تتبعها بمجرد فقدانها.

ويمكن مراقبة معاملات (بلوك تشين blockchain) المشبوهة من خلال اتباع الاتصالات المباشرة وغير المباشرة التي يتم إجراؤها من خلال هذه المعاملات، وعن طريق تتبع المصادر غير القانونية المحتملة لأموال العملات المشفرة.

وبالنظر إلى عدد المعاملات التي تتم على (بلوك تشين blockchain) كل يوم بسرعة عالية، فإنّ الأتمتة هي المفتاح، فالمراقبة اليدوية غير عملية بسبب هذه الأحجام المذهلة من العمليات الرقمية. وتعمل خدمات التحليلات التي يوفرها مقدمو الخدمات الرقمية على أتمتة عملية المراقبة هذه بتحديثات على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، لذلك يمكن تنبيه شركات العملات المشفرة بالإضافة إلى البنوك والمؤسسات المالية التي يتعامل عملاؤها في العملات المشفرة على الفور عندما يُعتقد أنّ هناك خطأ ما.[44]

7.1. المطلب الأول: صعوبات مكافحة غسل الأموال بالعملات المشفرة

من الصعب إيجاد نهج قانوني ثابت على مستوى دول العالم، ومثال ذلك جهود الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير التشريعات الفيدرالية الخاصة بالعملات المشفرة دون جدوى حقيقة؛ لذلك لا تعتبر شبكة مكافحة الجرائم المالية الأمريكية (FinCEN) العملات المشفرة بمثابة عملات قانونية، ولكنّها تعتبر عمليات تبادل العملات المشفرة بمثابة أجهزة إرسال أموال، على أساس أنّ الرموز المميزة للعملات المشفرة هي قيمة أخرى تحل محل العملة. ولا تعتبر دائرة الإيرادات الداخلية (IRS)[45] العملة المشفرة بمثابة عملة قانونية، ولكنّها تعرّفها على أنّها تمثيل رقمي للقيمة.[46]

وقد ساهمت شركات التداول بالعملات المشفرة، ولا سيّما الوهمية منها بشكل فعال في تقديم تكنولوجيا ذكية للعملاء، فاستغل المجرمون منهم هذه الميزة لغسل أموالهم القذرة، وزاد ذلك من صعوبة ضبط ومكافحة هذه الجريمة في الواقع الافتراضي؛ فالجانب التقني في تعدين العملة المشفرة وتداولها عبر تكنولوجيا ذكية في بيئة افتراضية غير مرئية للجهات الرقابية يعرقل جهود مكافحة هذه الجريمة المتطورة.[47]

وتُعتبر أسواق الأصول المشفرة عالمية، وبالتالي عابرة للحدود بطبيعتها، ويصعب معها تحديد مكان وقوع الجريمة، أو معرفة فاعلها، لا سيّما في ظل سلسلة الصفقات والعقود والتحويلات المالية عبر الأصول المشفرة المعقدة داخلياً وخارجياً، دون احتكاك مع المصرفيين، أو شركات التداول والعملات الرقمية بشكل مباشر؛ مما يضلل الجهات الرقابية والأمنية.[48]

فالعملات المشفرة لا تتطلب تحديد الهوية أو التحقق لا سيّما وأنّها تتم بشكل عام عبر الإنترنت، ويمكن استبدالها فيما بعد بأموال ورقية، لذلك يُعدّ المستوى الأعلى من إخفاء الهوية داخل العملات المشفرة مقارنة بأنظمة الدفع التقليدية عامل جذب كبير للمجرمين، ولا ترتبط السجلات التاريخية للمعاملات بالأفراد، ولذا فهي لا تؤثر على الحياة الحقيقية للمجرمين. علاوة على ذلك، غالباً ما يتم الاحتفاظ بسجلات العملاء، والمعاملات هذه من قبل كيانات مختلفة مما يجعل من الصعب على جهات إنفاذ القانون الوصول إليها. لذلك يمكن تلخيص صعوبات مكافحة غسل الأموال بالعملات المشفرة بما يلي:

1- إمكانية الوصول: تُعدّ إمكانية الوصول إلى المال عاملاً وتحدياً كبيراً في مكافحة غسل الأموال بالعملات المشفرة؛ فعلى سبيل المثال، تُعتبر العملات الرقمية للبنوك المركزية ذات الأغراض العامة والنقدية متاحة على نطاق واسع للمتعاملين فيها، وبالمقابل يصعب الوصول إليها من قبل الجهات الرسمية المختصة.

2- الشكل: وهذا يثير التساؤل عن المال هل هو مادي أم رقمي؟ ويحدد شكل النقود التوزيع وإمكانية التحويل إلى سيولة، وستكون العملات الرقمية الصادرة في المستقبل رقمية بالكامل، مما يؤدي إلى صعوبة ضبط الجريمة في الواقع الرقمي.

3- المصدر: من أين يأتي المال؟ الوضع الطبيعي أن يتم إصدار العملات الرقمية

41 Katherine A. Lemire, *Cryptocurrency and Anti-Money Laundering Enforcement*, Reuters, Sept. 26, 2022, https://www.reuters.com/legal/transactional/cryptocurrency-anti-money-laundering-enforcement-2022-09-26/ (last visited Oct. 20, 2022).

42 G. Kocegarovas, *Crypto Anti-Money Laundering: How to Prevent Each Step in a 3-Step Process*, PSP Lab, Mar. 15, 2022, https://psplab.com/crypto-anti-money-laundering-preventing-3-step-process/ (last visited June 21, 2022).

43 Notabene, *What Is AML and How Does It Apply to Crypto (Anti-Money Laundering)?*, Notabene, 2022, https://notabene.id/crypto-travel-rule-101/aml-crypto (last visited June 20, 2022).

44 *Id.*

45 دائرة الإيرادات الداخلية (IRS): هي وكالة حكومية أمريكية مسؤولة عن تحصيل الضرائب وإنفاذ قوانين الضرائب.

46 Comply Advantage,*Cryptocurrency Regulations in the United States*, Comply Advantage, https://complyadvantage.com/insights/cryptocurrency-regulations-around-world/cryptocurrency-regulations-united-states/ (last visited Apr. 24, 2024).

47 بليغ بشر، **جريمة غسل الأموال والآليات الدولية في محاربتها**، 2019.

48 أميرة مزره، «جريمة غسيل الأموال وتأثيرها على اقتصاد الدولة»، **المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال**، العدد 2/8، 2020، ص 198.

المشفرة من قبل البنك المركزي ودعمها من قبل حكومات معنية، وبالتالي فهي مدعومة بالسلطة الكاملة للحكومة، والتي تختلف عن العملات المشفرة التي ليس لها في الغالب أي انتماءات حكومية ولا توجد لها جهة اصدار محددة، وهذا كله يشكل تحدياً في مواجهة جريمة غسل الأموال.

4- التكنولوجيا: كيف تعمل العملة المشفرة؟[49] لا يمكن بسهولة الإحاطة بطريقة صناعة وتداول العملات المشفرة، فهي عملات قائمة على الرموز والحسابات المعقدة والتعدين الافتراضي، وغالباً لا تتوافر معلومات مالية أو شخصية عن المتداولين فيها، بخلاف العملات الورقية التي يتم عادة ما يقتضي إيداعها والتعامل بها تقديم أوراق ثبوتية ومعلومات شخصية بصورة تقليدية، بينما الأمر مختلف في العملات المشفرة التي يعززها الواقع التكنولوجي الغامض.

ويمكن تلخيص صعوبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي حددتها مجموعة العمل المالي (FATF) والتي تطبق بمناسبة استخدام العملات المشفرة، على النحو التالي:

1- إخفاء الهوية الذي توفره التجارة في العملات الافتراضية على الإنترنت.
2- عدم التحقق من العملاء.
3- عدم الوضوح فيما يتعلق بالمسؤولية عن الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإشراف والتنفيذ لهذه المعاملات التي تم تجزئتها عبر العديد من البلدان.
4- عدم وجود هيئة إشراف مركزية.[50]

7.2. المطلب الثاني: برامج مكافحة غسل الأموال بالعملات المشفرة

يمكن برنامج الامتثال التنظيمي المتقدم في العملات المشفرة من تحديد الطرف المقابل والعميل المستفيد في المعاملة الرقمية، وجمع معلومات تعريف العميل الإلزامية، وفحص المستفيد من جميع المعاملات المسبقة، مع الحد الأدنى من الاحتكاك بالمستخدم وفريق الامتثال.

وتستفيد المؤسسات المالية وبورصات العملات المشفرة التي تستخدم برنامج الامتثال التنظيمي في وضع قواعد قائمة على المخاطر وفقاً لاختصاصات السلطات القضائية المحلية، والمخاطرة في أتمته عمليات نقل الامتثال إلى البورصات المدرجة في القائمة البيضاء مع إجراءات مكافحة غسل الأموال المناسبة.

وذلك من شأنه تبسيط الامتثال على نطاق واسع، مما يوفر الوقت والمال للتركيز على أكثر المعاملات المشبوهة. بالإضافة إلى ذلك، يستفيد المستخدمون النهائيون من معرفة أنّ معاملاتهم آمنة وموثوق بها ومنظمة ومتوافقة ولن يتم توجيهها إلى الأفراد الخاضعين للعقوبات. بالإضافة إلى ذلك، تشتمل برامج الامتثال الحديثة على عمليات تكامل قوية لمراقبة المعاملات والعناية الواجبة من قبل قسم الامتثال.[51]

وتساعد الدورات الممارسين من قطاعات إنفاذ القانون والقطاعات المالية والتجارية على منع استخدام العملات المشفرة في الأنشطة غير المشروعة واكتشافها والتحقيق فيها، وسيستفيد صانعو السياسات والمنظمون والصحفيون الاستقصائيون أيضاً من المقدمة الشاملة للأصول الافتراضية وتحليل (بلوك تشين blockchain) والعناية الواجبة وإدارة المخاطر، بما في ذلك الآثار المترتبة على توجيهات الاتحاد الأوروبي لمكافحة غسل الأموال (AMLDs).[52]

ويجب على الشركات العاملة في صناعة العملات المشفرة تطوير برامج امتثال قوية لمكافحة غسل الأموال، نظراً لأن المنظمين في جميع أنحاء العالم يواصلون فرض المزيد من اللوائح على الصناعة الرقمية. وتتعامل الحكومات في جميع أنحاء العالم مع صناعة العملات المشفرة بحذر كالصين وكوريا الجنوبية؛ حيث توجد قيود صارمة على عمليات التعدين والتبادلات المشفرة، وبالمقابل تسمح دول مثل اليابان وسويسرا لمواطنيها باستخدام تبادل العملات المشفرة في التجارة.[53]

وتحتاج بورصات العملات المشفرة والجهات الفاعلة الأخرى في الصناعة إلى ضمان أن تكون برامج الامتثال العالمية لمكافحة غسل الأموال (AML)، ولوائح التشفير القانونية قوية وقابلة للتطوير وفعالة في منع غسل الأموال.

وهناك العديد من المبادرات العالمية لتحديد لوائح التشفير بوضوح، في حين أنّ بعض الدول قد قدمت بالفعل وضوحاً قانونياً حول متطلبات التشفير، بينما هناك العديد من الدول الأخرى تعتمد على اللوائح الحالية المصممة لقطاعات أخرى، أو قدمت ببساطة أحكاماً أو إرشادات للصناعة الرقمية. بشكل عام، يختلف الوضع القانوني من بلد إلى آخر، وحتى داخل بلد معين، تختلف وجهات نظر الهيئات التنظيمية المختلفة.

بالإضافة إلى الارتباك، تتغير تقنية العملات المشفرة بسرعة ويكتشف المجرمون باستمرار تقنيات جديدة. فعلى سبيل المثال، يُعدّ استخدام عملات الخصوصية التي تخفي هوية المستخدمين بطبيعتها مصدر قلق متزايد، وقد تم بالفعل حظر عملات الخصوصية في بعض الدول ومع ذلك تمكّن المجرمون من التحايل على تقنية حظر عملات الخصوصية.

كما وأقرت لجنة برلمانية في الاتحاد الأوروبي حكماً يتطلب من موفري خدمة الأصول الافتراضية التحقق من الهويات لأي معاملة باستخدام محفظة تشفير. ويقترح سناتور في الولايات المتحدة تشريعات لمكافحة غسل الأموال من شأنها تسهيل التحقق من هوية العملاء والتحويلات إلى محافظ التشفير الخاصة من خلال مطالبة المؤسسات المالية بالاحتفاظ بسجلات مفصلة وتقديم تقارير إلى وزارة الخزانة الأمريكية. في حين أنّ أياً من ذلك لم يصبح قانوناً، إلا أنّه يشير إلى وجود اهتمام بوضع ضوابط على هذا الجزء من الصناعة.

ويمكن أن يساعد فهم اتجاه المطالب التنظيمية، والنظر في التأثيرات المحتملة والتخطيط لسيناريوهات مختلفة في تطوير برامج الامتثال والنجاح على المدى الطويل، والتي قد تساعد في التقليل من المخاطر وتحقيق ميزة تنافسية، مع وجود أنظمة قابلة للتكيف مع أيّة أوضاع جديدة. وتتمثل أفضل الممارسات للمساعدة في ضمان الامتثال فيما يلي:

1- أثناء انتظار تحديد القوانين واللوائح بشكل أفضل يمكن للاعبين في الصناعة اتخاذ إجراءات الآن في منع غسل الأموال من خلال العمل الاستباقي لحماية أنظمة المعاملات من الجرائم المالية وسوء المعاملة، وهذا يساعد في حماية سمعة المؤسسة المالية وتبنّي الثقة مع المنظمين والجمهور.
2- يسرد تقرير مجموعة العمل المالي (FATF) حول الأصول الافتراضية مؤشرات في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعديد من الأنماط أو الأنشطة المشبوهة التي يجب مراقبتها أو مراعاتها، في حين أنّه قد تكون هناك أسباب مشروعة لأي من الإجراءات التي تمت ملاحظتها، إلا أنّه من المستحسن اتخاذ تدابير العناية الواجبة لفهم ما يحدث.
3- إنّ وجود عمليات ذكية يمكنها فحص ومراقبة وتدقيق الحسابات والمعاملات بفعالية وكفاءة أمر بالغ الأهمية في جميع الأسواق المالية، والتي تساعد على مراقبة جميع مؤشرات الامتثال والأداء.[54]

وتركز توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) في مكافحة غسل الأموال على تعزيز الأنظمة القانونية من خلال حث الدول على معاقبة غسل الأموال والجرائم السابقة له، وكشف الأصول غير القانونية المتعلقة بهذه الجرائم، والتأكد من الحصول على الأدلة ذات الصلة لتطبيق المسؤولية المدنية أو الجنائية على الجناة، واعتماد تدابير في منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تنفيذ سياسات «اعرف عميلك» (KYC) لتتبع الأشخاص والمعاملات عبر

49 أيسر فهد، «أثر العملات الرقمية المشفرة والقانونية في فاعلية السياسات النقدية الدولية»، **مجلة الريادة للمال والأعمال**، المجلد الثالث، العدد 3، ، آب 2022، ص 189.

50 Planet Compliance, *How Cryptocurrencies Are Used for Money Laundering and Terrorism Financing, Planet Compliance*, http://www.planetcompliance.com/cryptocurrencies-used-money-laundering-terrorism-financing/ (last visited June 20, 2022).

51 Notabene, *supra* note 43.

52 F. Paesano, *Cryptocurrencies and Anti-Money Laundering Compliance Training: Learn to Prevent, Detect and Investigate the Use of Virtual Assets for Illicit Activities*, Basel Institute on Governance, https://baselgovernance.org/courses-and-events/cryptocurrencies-and-anti-money-laundering-training (last visited June 21, 2022).

53 Sanction Scanner, *What Are the AML Regulations for Crypto?*, Sanction Scanner, https://sanctionscanner.com/blog/what-are-the-aml-regulations-for-crypto-354 (last visited June 22, 2022).

54 Trulioo, *Optimizing Crypto Anti-Money Laundering (AML) Programs*, Trulioo (Apr. 14, 2022), https://www.trulioo.com/blog/crypto-aml (last visited June 21, 2022).

الحدود ومراقبة المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها من خلال تقارير الأنشطة المشبوهة عندما تكون الأموال مشبوهة في غسل الأموال.[55]

7.3. المطلب الثالث: ضرورة التعاون المحلي والدولي لمكافحة غسل الأموال بالعملات المشفرة

تدفع العملة المشفرة المشرعين في جميع أنحاء العالم لتوحيد النظام التشريعي فيما يتعلق بالاستفادة من العملة المشفرة كوسيلة للدفع، والاعتراف بها من قبل الحكومات، ويكاد يكون من المستحيل مكافحة غسل الأموال المشفرة دون تكثيف الجهود المحلية والدولية.[56]

ويمكن التعامل مع الأصول المحتفظ بها في العملات المشفرة تماماً مثل الأصول المحتفظ بها في البنوك كالحسابات والعقارات، فعلى سبيل المثال؛ يمكن للقاضي إصدار قرار تجميد الأصول على حساب العملات المشفرة إلى حين البت في نتيجة القضية، ومع ذلك، فإنّ التعاون الدولي بشأن تجميد الأصول يحتاج حقاً إلى الإسراع في الإجراءات المتخذة حتى بالنسبة للتحويلات المصرفية العادية، ذلك أنّه في الوقت الذي يستغرقه إصدار التجميد يمكن أن يرتد المال في جميع أنحاء العالم عدة مرات.

وعندما يتعلق الأمر بمصادرة واسترداد الأصول المحتفظ بها في العملات المشفرة، فإنّ السلطات التي لا تزال تستخدم العملات الورقية الوطنية لديها خياران في الوقت الراهن:

- الأول هو تحويل العملة المشفرة إلى العملة الورقية ذات الصلة من خلال التبادل.
- الثاني هو عقد مزاد على العملات المشفرة من قبل الجهات الرسمية المختصة، كما فعلت وزارة العدل الأمريكية.[57]

أولاً: التنسيق والتعاون المحلي ووضع وحدة الاستخبارات المالية

تواجه وحدة الاستخبارات المالية أولويات متضاربة، بما في ذلك المسؤوليات الجديدة على المستوى الوطني كالتنسيق بموارد محدودة. لذا يجب أن تتمتع وحدة الاستخبارات المالية بصلاحيات وموارد جديدة، حتى تتمكّن من تنفيذ سلطتها الحالية بشكل فعال ومن ثم الاستفادة من سلطاتها الجديدة وستكون الأدوار ضرورية نظراً لدورها المركزي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويجب على وحدة الاستخبارات المالية أن تنشئ الرؤية والرسالة، واستراتيجيتها للسنوات القادمة، والأهداف التشغيلية السنوية لها وجميع أنشطتها المؤسسية والتشغيلية بالتشاور مع الجهات والشركاء المحليين.

وسيكون التعاون بين وحدة الاستخبارات المالية ووزارة الداخلية أو أي جهة محلية ذات علاقة مطلوباً في سبيل ضمان التنسيق الوطني الفعال أثناء تقييم المخاطر الكامنة، فالسلطات المختصة هي جزء من عملية المراجعة، والمناقشة والموافقة، والتحليل النهائي لتقييم المخاطر الوطنية.

هذا التعاون المحلي من شأنه أن يحسن إلى حد كبير الفهم المشترك للمخاطر والوطنية ويدعم نتائج مكافحة غسل الأموال المشفرة ضمن خطط العمل التشغيلية التفصيلية لجميع السلطات المختصة.[58]

وقد حذر مصرف قطر المركزي المؤسسات المالية من تداول العملات المشفرة وعلى رأسها عملة (البيتكوين Bitcoin)؛ لأنّه لا يوجد أي التزام من أي بنك مركزي أو حكومة حول العالم بضمان قيمة هذه العملة.[59] وأيضاً أصدر البنك المركزي الأردني بياناً يحذر فيه من التعامل بكافة أنواع العملات المشفرة مثل (داج كوين – Dag coin) من خلال مواقع التواصل الاجتماعي؛ لما تكتنفه من مخاطر عالية تتمثل على سبيل المثال لا الحصر بتذبذب قيمتها بشكل كبير والجرائم المالية والقرصنة الإلكترونية وخطر خسارة قيمتها، بالإضافة إلى المخاطر القانونية التي تكتنف التعامل بهذه العملات حيث إنّها لا تصنف كنقود ولا حتى أموال وممتلكات خاصة طبقاً للتشريعات والقوانين والأنظمة النافذة في المملكة، بسبب افتقارها لغطاء مادي وعدم صدورها من جهات مرخصة أو معتمدة تكون ملزَمة قانوناً بها.[60]

ثانياً: التنسيق والتعاون الدولي

فرضت بعض الدول حظراً على كل أو بعض الأنشطة التي تستخدم الأصول المشفرة؛ فعلى سبيل المثال قامت بلجيكا بحظر تسويق المنتجات المالية لعملاء التجزئة من خلال العملات الافتراضية. وفي حالات أخرى فإنّ الصين تحظر الأنشطة التي ترتبط بالأصول المشفرة وتعتبرها غير قانونية. وعلى الرغم من هذا الحظر، فإنّ مثل هذه الدول من المتوقع أن تقوم وفقاً لمعايير مجموعة العمل المالي بتقييم مخاطرها واتخاذ الإجراءات لتحديد الأنشطة الرقمية غير المشروعة.

وتختلف أنظمة الترخيص والتسجيل لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية باختلاف الدول؛ حيث إنّ مقدمي مثل هذه الخدمات في كندا وألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة مصرح لهم بموجب الترخيص أو التسجيل الحالي بتقديم خدمات الحوسبة السحابية اعتماداً على نوع الخدمة المقدمة والوظيفة الاقتصادية لمجموعة التشفير مدعوم من عدة جهات: (مثل مؤسسة الدفع، مؤسسة الأموال الإلكترونية، مزود خدمة الدفع، خدمات أموال الأعمال التجارية أو منشأة تجارية أو وسيط تاجر). بينما في دول أخرى مثل اليابان وهولندا وسنغافورة يحاول مقدمو خدمات الحوسبة السحابية تقديم توصيات إلى مجموعة العمل المالي (FATF) في الحصول على ترخيص أو تسجيل مفصل.[61]

والترخيص الذي يحتاج إليه مقدمو خدمات الأصول الافتراضية عند التقدم بطلب للحصول على أنواع محددة من الترخيص أو التسجيل عادة ما يرتبط بالأصول المشفرة ومزود التبادل، أو مزود محفظة الحفظ، أو مزود خدمة رمز الدفع الرقمي.

وتضمن معايير وتوجيهات مجموعة العمل المالي بشأن الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية أن تخضع برامج المساعدة الافتراضية إلى بعض القواعد والقيود لا سيّما تلك المتعلقة بتحديد هوية العميل.

وقد أصدرت مجموعة العمل المالي (FATF) معايير وإرشادات عالمية بشأن الأصول المشفرة، وقدمت العديد من التوصيات في مراجعة تطبيق معاييرها على هذه الأصول، وإعادة النظر في مفاهيم المصطلحات الحديثة (كالعملات المشفرة) و(مزود خدمة الأصول المشفرة).[62]

وضمن الإطار الدولي لإعداد اللائحة الدولية لمكافحة غسل الأموال بالعملات الرقمية، فقد ظهرت جهود التنظيم على مدى السنوات القليلة الماضية نظراً لأوجه القصور في نموذج التنظيم الذاتي للصناعة الرقمية فيما يتعلق بالامتثال والموائمة، ومثل هذه الاستراتيجية مناسبة بشكل خاص لمعالجة المجادلة بقضايا التحكيم التنظيمي الناشئة عن المعايير الوطنية الفردية.

وضمن هذا السياق الدولي، تمت ملاحظة جهود مجموعة العمل المالي لتحديث نهجها القائم على المخاطر لمعالجة النظام البيئي لصناعة العملات المشفرة، وكان أول ما تناولته المجموعة في وقت مبكر من تقريرها عام 2010 الإشارة إلى طرق الدفع الجديدة، وأشارت إلى المخاطر الناشئة عن العملات الرقمية والتبادلات غير المنظمة.

وفي وقت لاحق من عام 2013، تم تناول هذه المشكلة في دليل صدر حول خدمات الإنترنت، والمدفوعات عبر الهاتف المحمول، والبطاقات المدفوعة

55 D. Flores et al., *An Anti-Money Laundering Methodology: Financial Regulations, Information Security and Digital Forensics Working Together*, ResearchGate (Feb. 2013).

56 Dyntu & Oleh Dykyi, *supra* note 9, at 79.

57 F. Paesan, *Cryptocurrencies and Money Laundering Investigations*, Basel Inst. on Governance, Basel, Switz., 2021, at 4.

58 OECD, *Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism in Latvia: Overview*, https://www.oecd.org/finance/Combating-Money-Laundering-and-the-Financing-of-Terrorism-in-Latvia-Overview.htm, at 7 (2019).

59 الجزيرة، **المركزي القطري يحذر من تداول البيتكوين**، (تاريخ النشر 2018/02/08، تاريخ المشاهدة 2023/10/05)، المركزي القطري يحذر من تداول البتكوين | اقتصاد | الجزيرة نت (aljazeera.net)

60 البنك المركزي الأردني، **تعميم حظر التعامل بالعملات المشفرة**، 2019، رقم التعميم (16361-4-27)، تاريخ 2019/11/24، الموقع الرسمي للبنك المركزي الأردني.

61 Coelho, R., Jonathan Fishman & Denise Garcia Ocampo, *Supervising Cryptoassets for Anti-Money Laundering*, Financial Stability Institute, FSI Insights on Policy Implementation, No. 31, at 11 (Apr. 2021).

62 *Id.* at 13.

مسبقاً، وأشارت إلى أنّ بعض الشبهات المالية يمكن أن تمثل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

في العام التالي، أنتجت المنظمة أول دراسة محددة ومفصلة حول المسألة، تسعى إلى إنشاء مفردات تعريفية مشتركة وتحديد المفردات الرئيسة حول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وميّزت الدراسة العملات القابلة للتحويل إلى النقود الورقية من العملات غير القابلة للتحويل، والعملات المركزية من العملات اللامركزية. وصفت المنظمة أيضاً المكونات الرئيسة للنظام البيئي للعملات المشفرة (المسؤولين، المستخدمين، وموفري المحفظة)، بالإضافة إلى الفوائد المحتملة الملحوظة، ومخاطر العملات الافتراضية، خاصة تلك الناشئة عن إخفاء الهوية والوصول العالمي من بنيتها التحتية.

بالإضافة إلى ذلك، نظرت في التحديات التي تواجه تحديد الكيانات؛ حيث يجب أن يكون هذا محور التحقيق في مكافحة غسل الأموال وأنشطة المقاضاة. وفي عام 2015، أنتجت المجموعة دليلاً جديداً يتضمن توصيات لنظام العملة الافتراضية القابلة للتحويل.[63]

ومن المهم الإشارة إلى أنّه تم إنشاء قوانين على المستوى الدولي بقيادة العديد من الحكومات الدولية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (APAC)، مثل هونغ كونغ وسنغافورة، اللتان أحرزتا بالفعل تقدماً تشريعياً بحلول منتصف عام 2019 في دمج العملة المشفرة مع الأسواق المالية، بما في ذلك قواعد الترخيص الجديدة والإشراف على تداول العملات الافتراضية.

ومن ناحية أخرى، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بتشريعات مكافئة تقريباً للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتشريع مكافحة غسل الأموال الخاص بالعملة الافتراضية. وأعلنت الولايات المتحدة للكيانات الملزمة جميع خدمات تحويل الأموال وإخفاء الهوية. وفي أعقاب هذا تنمو شركات التشفير الأصغر مع إمكانية الاندماج مع الشركات الأكبر، أو إغلاقها مع تحديات قانونية أكبر، وفشل في الأسواق الرقمية.[64]

8. الخاتمة

بدأت العملات المشفرة تظهر في الأسواق المالية العالمية، وقد رافق ذلك مخاطر ومخاوف مرتبطة باستخدام هذه العملات المشفرة بصورة مشبوهة في سبيل غسل الأموال غير المشروعة، وذلك يتطلب تحديد المخاطر والأطر العملية والقانونية في مكافحة غسل الأموال المشفرة، وتكثيف الجهود المحلية والدولية في مواجهة الجرائم المالية بشكلها الرقمي الجديد؛ والذي من شأنه المحافظة على النظام المالي المحلي والعالمي، وتماسك الاقتصاد الوطني، ومواكبة التطورات المالية التقنية بصورة مشروعة.

فالعملات المشفرة يحيط بها الغموض وتفتقد التنظيم القانوني والمالي الملائم، وقد انتشرت في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ، ومثل هذا الانتشار في العملات الرقمية قد يوصف في بعض مظاهره بعدم المشروعية، وبالأخص في الأحوال التي تنطوي على شبهات في غسل الأموال من خلال هذه العملات المشفرة.

ومثل هذا التحدي الكبير يفرض على عاتق الجهات القانونية وجهات مكافحة غسل الأموال تكثيف الجهود المشتركة في وضع الأطر القانونية والتنظيمية والإجرائية في مواجهة غسل الأموال بالعملات المشفرة، مما يقتضي بطبيعة الحال التنسيق على المستوى المحلي والدولي.

9. النتائج

1- لا يوجد تعريف واضح يحدد مفهوم غسل الأموال بالعملات المشفرة لكن يمكن الوقوف عند عناصر وملامح هذه الجريمة.

2- تُعتبر عملة (البيتكوين Bitcoin) أحدث أدوات غسل الأموال بالعملات المشفرة، فهي على الرغم من أنّها ليست مجهولة تماماً، إلا أنّها تُستخدم بشكل متزايد في مخططات الابتزاز وتجارة المخدرات والأنشطة الإجرامية الأخرى نظراً لعدم الكشف عن هويتها النسبية مقارنة بأشكال العملة التقليدية.

3- تتمتع العملات المشفرة وعلى غرار طرق الدفع الجديدة الأخرى بفوائد مشروعة تتمثل بتحسين الكفاءة في طرق الدفع وتساعد على تجنب رسوم الصرف. بينما يمكن أن تكون أنظمة العملات الافتراضية متواطئة في غسل الأموال، ويمكن أن تبحث عن مناطق ذات لوائح ضعيفة لمكافحة غسل الأموال.

4- تشكل العملات المشفرة تهديداً خطيراً لجهود مكافحة غسل الأموال التي جعلت المنظمات الدولية مثل مجموعة العمل المالي (FATF) والاتحاد الأوروبي يتعاونان لتطوير تقنيات جديدة لمكافحة غسيل الأموال.

5- تبرز المخاطر بمناسبة الإقراض الرقمي؛ حيث أنّ المجرمين قد يستغلون إخفاء الهوية عبر الإنترنت والتفاوت التنظيمي للتهرب من تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

6- تفتقد جريمة غسل الأموال بالعملات المشفرة تنظيمها الرسمي، ويمكن أن تفسح العملة المشفرة نفسها لتكون منصة تجذب التجارة الإجرامية؛ حيث يمكن استخدامها كوسيلة لتحويل الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة إلى عملة مشفرة.

7- الهدف من تنظيم العملة المشفرة هو خلق شفافية كاملة، إذ من شأن التنظيم الفعال أن يخفف من مخاطر غسل الأموال، ولكن من غير المرجح أن يقضي عليه تماماً. ويجب أن تحتوي أنظمة العملة الافتراضية على لوائح «اعرف عميلك» (KYC) لتكون قادرة على تحديد النشاط المشبوه والإبلاغ عنه. وقد نشر البنك المركزي الإيرلندي تحذيراً للعملاء بشأن العملات الافتراضية، لذلك يجب على الدول تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمكافحتها.

8- يقوض غسل الأموال بالعملات المشفرة الجهود الدولية لإنشاء أسواق حرة وتنافسية ويعيق تنمية الاقتصادات الوطنية ويشوه عمل الأسواق.

10. التوصيات

1- يجب أن يكون أي قانون تشريعي يتم اعتماده في مجال الأصول المشفرة محدداً ومقاوماً للمستقبل، وأن يكون قادراً على مواكبة الابتكار والتطورات التكنولوجية، وأن يتم تعريف العملات المشفرة على أوسع نطاق ممكن؛ لالتقاط جميع أنواع الأصول المشفرة التي تقع حالياً خارج نطاق التشريعيات.

2- تعزيز الأنظمة القانونية من خلال حث الدول على معاقبة غسل الأموال والجرائم السابقة له، وكشف الأصول غير القانونية المتعلقة بهذه الجرائم، والتأكد من الحصول على الأدلة ذات الصلة لتطبيق المسؤولية المدنية أو الجنائية على الجناة، أو على الأقل وضع معايير وإرشادات لتشريعات مكافحة غسيل الأموال بالعملات المشفرة لتصبح قانوناً مستقبلاً.

3- توسيع نطاق التزامات حفظ السجلات وإعداد التقارير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى معاملات العملات المشفرة، مع فرض ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مزودي خدمة العملات المشفرة.

4- يجب على بورصات العملات المشفرة والمؤسسات المالية الأخرى النظر في نهج الامتثال الخاص بها لخدمات العملات المشفرة، وفعالية حلول مكافحة غسل الأموال الخاصة بها.

5- مراقبة عناوين المحفظة التي يجري معها عميل معين عمليات تحويل العملات المشفرة من خلال حلول المراقبة على السلسلة؛ حيث يجمع مزود المعلومات ويسمح بتتبع التحويلات على البلوك تشين.

6- يجب أن يكون لدى قسم الامتثال، تدابير إضافية لمنع المجرمين من إمكانية استخدام عائدات الجريمة؛ وللقيام بذلك، يمكن فرض الحدود – بمعنى أنّه عندما يرغب الشخص في تحويل عملاته المشفرة إلى عملات قانونية أو إنفاق أعلى من حد معين، فإنّه يُمنع من القيام بذلك دون تشغيل التنبيه لموظفي الامتثال العاملين في بورصة.

63 Gustavo Rodrigues & Lahis Kurtz, *Cryptocurrencies and Anti-Money Laundering Regulation in the G20*, Institute for Research on Internet and Society, Belo Horizonte, 2019, at 16-18, http://bit.ly/32Fw4xD.

64 S. Monaco, *Digitalisation in EU Financial Studies: Money Mules and Tumblers: Money Laundering During the Cryptocurrency Era*, EUDIFIN Course: Banking and Financial Markets Law, EUDIFIN Research Working Paper No. 10, April 2020, at 8-7.

7- تطوير برامج الامتثال التنظيمي المتقدم في العملات المشفرة لتكون قادرة على تحديد الطرف المقابل والعميل المستفيد في المعاملة، وجمع معلومات تعريف العميل الإلزامية، وفحص المستفيد من جميع المعاملات المسبقة، مع الحد الأدنى من الاحتكاك بالمستخدم وفريق الامتثال.
8- التزام موفري خدمة الأصول الافتراضية من التحقق من الهويات لأي معاملة باستخدام محفظة تشفير.
9- الإبقاء حالياً على مسألة حظر التعامل بالعملات المشفرة، وبالرغم من ذلك فإنّ الخطورة ما زالت قائمة لا سيّما وأنّ بعض الدول تتيح التعامل بها وهو ما قد يمهد الطريق إلى حدوث عمليات غسل أموال بالعملات المشفرة داخل الدولة المانعة مع مزودي خدمات الأصول الافتراضية في دولة أخرى تجيز التعامل بالعملات المشفرة.
10- التعاون بين وحدة الاستخبارات المالية والجهات المحلية الفاعلة في سبيل ضمان التنسيق الوطني الفعال أثناء تقييم المخاطر الكامنة، مع ضرورة تكثيف التعاون والتنسيق على المستوى الدولي، وتكثيف الجهود لتحديث النهج القائم على المخاطر لمعالجة النظام البيئي لصناعة العملات المشفرة والاستفادة من المبادرات العالمية لتحديد لوائح التشفير بوضوح.

الإفصاح عن تضارب المصالح

يقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مصالح نتيجة لعلاقات تنافسية أو تعاونية أو غيرها للإفصاح عنها.